

المطلب الثالث: شروط قيام خيار الرؤية المراد بالمعقود عليه الغائب عن مجلس العقد، أو الحاضر لكنه مستور غير مرئي عن عين المشتري، أو السمع، ولا تشترط رؤية الجميع، فقد يكتفى برؤية البعض عن الكل بما يدل على العلم بالمعقود عليه، إذا كان المبتعث أشياء لا تتفاوت آحادها، وصفتها وقدرها، أما إذا كان المبتعث أكثر من واحد من تلك الأشياء المتفاوتة، فرؤيه البعض لا تعرف الباقى للتفاوت في أحاده (٢). ١- كون المحل المعقود عليه عيناً: أي ما ينعقد العقد على عينه، وهو ما يعين بالوصف ويثبت في الذمة، فلا يتصور في النقد، وكذا لصاحب الـدرهم